

تعريف الكتاب

وان كان غير فان كان افقت الراء فهو الاجماع والاعتماد
 القياس الاول ان يستدل فيه بالاستقراء اما الكتاب
 اللام في العهد وهو ما سبق ذكره وهو في اللغة لا يكتف
 غلب في عرف الشرع على كتاب الله تعالى المكتوب في القاموس
 كما غلب في عرف اهل العربية على كتاب سبعة فالقران
 وهو في اللغة مصدر غلب في العرف العام على الجمع العيان
 في كلام الله تعالى والاشارة العباد وهو في هذا المعنى
 اشهر من الكتاب. وبعد جعله تفسيرا له وبقي الكلام
 تعريف للقران لان الجمع تعريف للكتاب حتى لا يفتكر
 المحدود في الذي ولان القران مصدر بمعنى المرقط
 ما توجه البعض لانه محان للعرض عن الفهم وان
 كالمصباح في اللغة لكن في التلويح المنزهة الرسول
 كاشفة للقران ان علم رسولنا الامام فيه يدل عن الآ
 اول العهد لكونهم معروفين بما يقال في السير وان
 لم يكن معهودا في التاريخ وبه فرج سائر الكتب السماوية
 والاحاديث وان كانت قديمة لان الفاظها غير متناهية كما
 انزلت الفاظ القران المكتوب في المعصية وهو ما ج فيه
 صغائر القران وبه يخرج ما سجد تلاوته وبقيت
 الشرح والشيخة اذ ان نفاها رجموها البتة تكال الله
 اعطى تقدير الاحصان فان قلت ارادت من المعنى
 ما قلت يلزم الدور لان تصور المعنى موقوف على تصور

القران

حاد
 وانا الكلام في السنة وهي ما يتناول المتواتر المشهور ولا
 بالقبول الاولين بحود نسخ الكتاب اولان الثلثة مشته
 اصل الحكيم ووصف والقبول هو في حق من الخصوص التي
 كافي الاثبات فان قلت على هذا ينبغي ان يعرف الاجماع
 بالاشارة ليعجز الاعن مستند شرعي والا كان اثباته
 ابتداء وهو غير جائز فيكون الاجماع مشتبا لوضوئهم وهو التوقع
 لاصلة قانا اشتراط المستند في الاجماع عنق فانما جائز بدو
 عند البعض بان يخلق الله فيهم خلاصا من ربا ويؤدقهم
 لا اختيارا للصواب كما جرحهم على جميع التعاطي واعرفه الجوام
 وفيه نظر الاول ان يقال ههنا علمه صدر لتوجيه كذا
 واقع لا علمه مطرقة حتى يدعي بها السؤال فان قلت
 تمت الحكيم بشرايع من قبلنا وبمعامل الناس ولا اخذنا
 وبالقرى وانما الهجامة تكون حصرت الاصول في الار
 قلنا هذه الاحكام غير خارجة عنها اما شرايع من قبلنا
 فقد كانت مشهورة لنا لان نبينا علم قصصا آدم ينكرها
 والتعامل بلحق بالاجماع العرف والاختصاص على ما
 قوله الدلائل كما في الاصول الثلثة والعمل بالقرى على ما
 لا نأورد في جوازها عند الحاجة والعمل بالاتفاق
 بقوله علم اصحابنا في الجور يارهم اقتديتم اهتديتم و
 الحضرة لا يبع ان ما هو الحق في مقتنا ان كان من الله
 فهو الكتاب وان كان غيره فان كان الرسول فهو السنة

ان يكون القياس
مستورا

حديثا
يقع

لما في قوله
 في حق من الخصوص
 التي كافي الاثبات
 فان قلت على هذا
 ينبغي ان يعرف
 الاجماع بالاشارة
 ليعجز الاعن مستند
 شرعي والا كان
 اثباته ابتداء
 وهو غير جائز
 فيكون الاجماع
 مشتبا لوضوئهم
 وهو التوقع
 لاصلة قانا
 اشتراط المستند
 في الاجماع
 عنق فانما
 جائز بدو
 عند البعض
 بان يخلق الله
 فيهم خلاصا
 من ربا ويؤدقهم
 لا اختيارا
 للصواب كما
 جرحهم على
 جميع التعاطي
 واعرفه الجوام
 وفيه نظر
 الاول ان يقال
 ههنا علمه
 صدر لتوجيه
 كذا واقع
 لا علمه
 مطرقة حتى
 يدعي بها
 السؤال فان
 قلت تمت
 الحكيم بشرايع
 من قبلنا
 وبمعامل
 الناس ولا
 اخذنا
 وبالقرى
 وانما الهجامة
 تكون حصرت
 الاصول في
 الار قلنا
 هذه الاحكام
 غير خارجة
 عنها اما
 شرايع من
 قبلنا فقد
 كانت مشهورة
 لنا لان
 نبينا علم
 قصصا آدم
 ينكرها
 والتعامل
 بلحق
 بالاجماع
 العرف
 والاختصاص
 على ما قوله
 الدلائل
 كما في
 الاصول
 الثلثة
 والعمل
 بالقرى
 على ما لا
 نأورد في
 جوازها
 عند الحاجة
 والعمل
 بالاتفاق
 بقوله
 علم
 اصحابنا
 في الجور
 يارهم
 اقتديتم
 اهتديتم
 و الحضرة
 لا يبع
 ان ما هو
 الحق في
 مقتنا
 ان كان
 من الله
 فهو
 الكتاب
 وان كان
 غيره
 فان كان
 الرسول
 فهو
 السنة

وان كان غيره